Revue de presse interne

أقوال الصحف

26/12/2012

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

* **تذكير :**

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

التدبير السلمي لنزاعات الماضي فلسفة للعدالة الانتقالية في المغرب

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، محمد الصبار، بداية الأسبوع الجاري بطرابلس، أن المغرب تبنى فلسفة العدالة الانتقالية كشكل من أشكال التدبير السلمي لنزاعات الماضي منطلقا في ذلك من ضرورات وعي وفهم وتوضيح ما جرى في الماضي في أفق القطع مع كل الممارسات المنافية للقواعد والضوابط والقوانين المعمول بها وطنيا والضرورية في كل مجتمع ديمقراطي.

وقال الصبار، في مداخلة له في إطار أشغال « المؤتمر الاول حول تجارب العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي» الذي ينظمه المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا إن التجربة المغربية شكلت دليلا على حيوية النقاشات والتطورات التي عرفها المغرب منذ نهاية التسعينات بخصوص فكرة إنشاء هيئة للحقيقة والإنصاف والمصالحة، « ليس فقط للمساهمة في معالجة ملفات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ولكن في ارتباط مع قضايا التحول الديمقراطي وإدماج مختلف فئات المجتمع في مسلسل الإصلاح والتحول والتحديث والبناء المؤسسي للدولة الديمقراطية».

وتاسيسا على ذلك، يضيف الصبار، تشير العدالة الانتقالية من المنظور المغربي الى محاولة تطبيق شكل من العدالة ملائم لمرحلة الانتقال التي تشهدها الدولة والمجتمع، مبرزا، أن مميزات هذا الشكل من العدالة تتمثل في كونها تضع الضحية في صلب معالجاتها وفي مقدمة اهتماماتها.

وأشار الى ان التجربة المغربية أعطت الأولوية لمبدإ إقرار الحقيقة حول الانتهاكات وحرصت على ان يتم هذا الإقرار بشكل علني من خلال التناظر والمناقشة بصفة جماعية وبصفة مفتوحة داخل المجتمع كما انبنت على مفهوم شامل لجبر الضرر والحقيقة والمصالحة فضلا عن كونها تميزت بإضافة مكون آخر برز منذ التسعينات في التجارب العالمية وهو المرتبط بضرورة فتح الحوار حول الإصلاحات الضرورية لضمان احترام حقوق الانسان في التشريع والمؤسسات وفي الممارسات وضمان بناء دولة القانون المحترمة للقاعدة القانونية.

وفي ما يتعلق بالمصالحة كشكل أرقى للحق في الجبر والإنصاف، أوضح الصبار انه لم يكن القصد منها في السياق المغربي، الصلح بين الضحية والجلاد بل « المصالحة السياسية والإجتماعية والثقافية كمسار ممتد في الزمن، حيث انه لم يكن من الممكن فتح قنوات الحوار بغية حل المشاكل وتسوية ملفات الماضي لو لم تسبق ذلك مصالحات اكتست صبغة تراكمية بين الطبقة السياسية المعارضة والسلطة في المغرب».

وأكد أن هذا الفعال التراكمي، ساهم في خلق انفراج وانفتاح في الأجواء السياسية الأمر الذي قلص درجة الاحتقان السياسي وساهم في تنقية وتلطيف الأجواء وتعبيد الطريق نحو مسلسل التسوية العادلة والمنصفة لإرث الماضي، مشيرا في هذا الصدد الى منطلقات ومنهجية عمل هيئة الإنصاف والمصالحة التي زاوجت بين التحري الميداني والبحث الوثائقي وشملت على الخصوص تجميع وتحليل المعطيات المحصلة من مختلف المصادر وتلقي إفادات ضحايا سابقين وكذا موظفين عموميين سابقين وحاليين والقيام بزيارات ميدانية لمراكز الاحتجاز.

وفي الجانب المتعلق بجبر الضرر سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التجربة المغربية اعتبرت ان جبر الضرر لا ينحصر في التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية بل يتعداه ليشمل جبر باقي الأضرار الفردية المتعلقة بتسوية الأوضاع القانونية والإدارية والتأهيل الصحي والنفسي والإدماج الاجتماعي وكذا ضرورة جبر الأضرار الجماعية سواء تلك التي لحقت مناطق وقعت بها في الماضي انتهاكات جسيمة او عرفت بإقامة مراكز للاحتجاز السري.

وفي هذا السياق أبرز الصبار أن المجلس عمل بمعية الحكومة على خلق لجان قطاعية مختلطة انكبت بالدرس والتحليل والمعالجة لمجمل التوصيات المتضمنة في التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة معددا ما تحقق من انجازات على هذا الصعيد وخاصة بالنسبة للمستفيدين من التعويض المادي والإدماج الاجتماعي والتغطية الصحية.

وخلص الصبار، الى أن التجربة المغربية في مجال التسوية السلمية والعادلة والمنصفة لماضي الانتهاكات، اختارت « العدالة التصالحية بدل العدالة الانتهامية والحقيقة التاريخية بدل الحقيقة القضائية لأن مجال هذا النوع من العدالة ليس هو ساحة المحاكم ولكن الفضاء العمومي الذي يتسع أفقه ليشمل كافة فضاءات الفعل الاجتماعي والثقافي والسياسي».

يشار الى ان هذا المؤتمر، يسلط الضوء على تجارب العدالة الانتقالية في بلدان عربية راكمت تجارب في هذا المجال الذي يكتسي راهنية قصوى لليبيا في المرحلة الانتقالية التي تجتازها.

ويمثل المغرب في هذا المؤتمر الى جانب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، عبد اللطيف وهبي المحامي ورئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.

والى جانب التجربة المغربية، استعرض المؤتمر الخطوات التي قطعتها بلدان ليبيا ومصر وتونس بخصوص إرساء العدالة الانتقالية.

التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية رافد هام لتوطيد العلاقات المغربية الليبية

(رضوان البعقيلي) /ومع/

أبدى الجانب الليبي رغبته في الاستفادة من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي يرجح أن تكتسي أهمية بالغة في أطار العلاقات المغربية الليبية وأن تشكل أحد روافد تطوير وتوطيد هذه العلاقات . والاكيد أن المغرب مؤهل أكثر من غيره في ضوء هذه التجربة المشهود بريادتها على المستويين العربي والاسلامي لدعم مطامح وتطلعات الشعب الليبي الى ضمان انتقال سلمي وعادل من "مرحلة الثورة الى بناء الدولة". ويشكل البحث عن أنسب المداخل والصيغ لتطبيق مبادئ العدالة الانتقالية كاساس للنقلة السياسية المرجوة في ليبيا أحد الانشغالات الاساسية في المرحلة الراهنة للمؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة وكذا للحقوقيين والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني. ويكتسي هذا الموضوع الذي يمكن للمغرب أن يضطلع بدور فاعل وداعم فيه بالنظر لما أحرزه من مكتسبات على هذا الصعيد . راهنية قصوى خاصة في ظل الاكراهات والتحديات المتشعبة التي تجابهها ليبيا والتي تملي الاهتداء بنماذج مضيئة في العدالة الانتقالية من قبيل التجربة المغربية.

وما فتئ رئيس المؤتمر الوطني العام الليبي محمد المقريف ورئيس الحكومة علي زيدان يؤكدان على أهمية هذا الرهان بالنسبة للشعب الليبي لمعرفة حقيقة الجرائم والانتهاكات التي اقترفت في حقه وتعبيد الطريق امام المصالحة الوطنية الشاملة التي تكفل بناء المستقبل على أسس سليمة.

كما سبق لبعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا أن أكدت في تقرير لها أن "الانتقال إلى بناء ليبيا جديدة يتطلب مواجهة الماضي وتيسير المصالحة المرتكزة على مبادئ العدالة الانتقالية" موضحة أن هذه الأخيرة تشمل النطاق الكامل للعمليات والآليات المرتبطة بمواجهة المجتمع للانتهاكات الواسعة النطاق التي تم ارتكابها في الماضي بشكل يضمن المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة.

واعتبرت البعثة الأممية أن من شأن عمليات العدالة الانتقالية تمكين المجتمع الليبي من الإلتزام بقيم معينة يمكن تضمينها في الدستور الجديد فضلا عن إمكانية الاستفادة من العديد من الأمثلة الموجودة في دول أخرى.

وقد شكل المؤتمر الاول "حول تجارب العدالة الانتقالية ببلدان الربيع العربي" الذي اختتمت فعالياته أمس بالعاصمة الليبية مناسبة لتسليط الاضواء على تجربة هيئة الانصاف والمصالحة في المغرب التي انطلقت في مقاربتها للبحث والكشف عن حقيقة الانتهاكات وخاصة منها الاختفاء القسري . من مبادئ وأسس القانون الدولي ذات الصلة بالحق في معرفة الحقيقة كما راعت الترابط القائم بين الحق في معرفة الحقيقة والحق في جبر الضرر.

وفي هذا السياق قدم ممثلا المغرب في المؤتمر محمد الصبار الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان وعبد اللطيف وهبي رئيس فريق الاصالة والمعاصرة بمجلس النواب شرحا مستفيضا لمنطلقات ومنهجية عمل الهيئة التي زواجت بين التحري الميداني والبحث الوثائقي وشملت على الخصوص تجميع وتحليل المعطيات المحصلة من مختلف المصادر وتلقي إفادات ضحايا سابقين وكذا موظفين عموميين سابقين وحاليين والقيام بزيارات ميدانية لمراكز الاحتجاز وجبر الاضرار الفردية والجماعية.

كما عقدا لقاءات مع فاعلين سياسيين وحقوقيين ومسؤولين في المؤتمر الوطني العام الليبي تناولت التعاون بين المغرب وليبيا في موضوع العدالة الانتقالية وغيره من الانشغالات ذات الصبغة الحقوقية .

وقد عبر فاعلون سياسيون وحقوقيون ليبيون في تصريحات ل وكالة المغرب العربي للأنباء على هامش المؤتمر عن تقديرهم للتجربة المغربية التي تعد برأيهم نموذجا للاقتداء خاصة في السياق الليبي الراهن. وفي هذا الاطار . قال أستاذ العلوم السياسية فتحي البعجة إن المناضلين المغاربة انتزعوا مكتسبات كبيرة في مجال العدالة الانتقالية كما أن النظام السياسي في المغرب فتح ذراعيه لمرحلة جديدة ولإعادة بناء البلد بشكل مغاير". مؤكدا أن المغرب "قطع شوطا كبيرا في مجال العدالة الانتقالية يفوق ما تقدمه الآن الثورات العربية ".

وأعرب البعجة وهو من الأعضاء المؤسسين للمجلس الانتقالي الليبي عن الرغبة في الاستفادة من التجربة المغربية خاصة في مجال "ربط المسؤولية بالمحاسبة وإعادة الحقوق للمتضررين وجبر الضرر". معتبرا أن فتح المغرب لهذه الملفات يعد "خطوة متقدمة في المنطقة العربية برمتها ويفسح المجال لبناء علاقة وطيدة مع الحقوقيين والسياسيين المغاربة".

من جهته . قال محمد العلاقي رئيس المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا؟ إن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية "تعد الأبرز على المستوى العربي وهي تجربة عظيمة بكل ماتعنيه الكلمة. استفدنا منها في صياغة الكثير من النصوص القانونية المتعلقة بالعدالة الانتقالية".

وأضاف الحقوقي الليبي أنه تم الاقتداء بتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب لإحداث "هيئات مماثلة في ليبيا ومعالجة القضايا المرتبطة بتعويض وجبر الضرر الذي لحق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وكشف حقيقة هذه الانتهاكات وهي مسائل تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا".

وبدوره أكد عبد الباسط بومزريك نائب رئيس المجلس أن تجربة "هيئة الانصاف والمصالحة" في المغرب تحظى بتقدير الحقوقيين الليبيين "خاصة في ما يتعلق بالمدى الزمني لانتهاكات حقوق الانسان الذي اشتغلت عليه الهيئة والنتائج التي توصلت إليها

في مجال البحث عن الحقيقة ".

وقال إن التجربة المغربية "تعكس توفر إرادة سياسية قوية". مبرزا المغرب أثبت أن العدالة الانتقالية هي المدخل الاساسي للانتقال قبل وضع الدستور "حيث تم تضمين ما توصلت اليه هيئة الانصاف والمصالحة المغربية من مقررات في الدستور المغربي وهذه مسألة مهمة جدا.

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Justice, le Maroc inspire la Libye

La Libye serait très intéressée par l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle. C'est ce qu'a indiqué le premier vice-président du Congrès national général libyen, Jomaa Atika en marge d'une conférence internationale à Tripoli. Selon lui, «*le Maroc dispose d'une expérience pionnière dans le domaine de la justice transitionnelle*», qui lui a permis d'établir un équilibre.

التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية رافد هام لتوطيد العلاقات المغربية الليبية

أبدى الجانب الليبي رغبته في الاستفادة من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي يرجح أن تكتسي أهمية بالغة في اطار العلاقات المغربية الليبية وأن تشكل أحد روافد تطوير وتوطيد هذه العلاقات . والاكيد أن المغرب مؤهل أكثر من غيره في ضوء هذه التجربة المشهود بريادتها على المستويين العربي والاسلامي لدعم مطامح وتطلعات الشعب الليبي الى ضمان انتقال سلمي وعادل من "مرحلة الثورة الى بناء الدولة". ويشكل البحث عن أنسب المداخل والصيغ لتطبيق مبادئ العدالة الانتقالية كأساس للنقلة السياسية المرجوة في ليبيا أحد الانشغالات الاساسية في المرحلة الراهنة للمؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة وكذا للحقوقيين والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني. ويكتسي هذا الموضوع الذي يمكن للمغرب أن يضطلع بدور فاعل وداعم فيه بالنظر لما أحرزه من مكتسبات على هذا الصعيد . راهنية قصوى خاصة في ظل الاكراهات والتحديات المتشعبة التي تجابهها ليبيا والتي تملي الاهتداء بنماذج مضيئة في العدالة الانتقالية من قبيل التجربة المغربية.

وما فتئ رئيس المؤتمر الوطني العام الليبي محمد المقريف ورئيس الحكومة علي زيدان يؤكدان على أهمية هذا الرهان بالنسبة للشعب الليبي لمعرفة حقيقة الجرائم والانتهاكات التي اقترفت في حقه وتعبيد الطريق امام المصالحة الوطنية الشاملة التي تكفل بناء المستقبل على أسس سليمة.

كما سبق لبعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا أن أكدت في تقرير لها أن "الانتقال إلى بناء ليبيا جديدة يتطلب مواجهة الماضي وتيسير المصالحة المرتكزة على مبادئ العدالة الانتقالية".موضحة أن هذه الأخيرة تشمل النطاق الكامل للعمليات والآليات المرتبطة بمواجهة المجتمع للانتهاكات الواسعة النطاق التي تم ارتكابها في الماضي. بشكل يضمن المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة.

واعتبرت البعثة الأممية أن من شأن عمليات العدالة الانتقالية تمكين المجتمع الليبي من الإلتزام بقيم معينة يمكن تضمينها في الدستور الجديد فضلا عن إمكانية الاستفادة من العديد من الأمثلة الموجودة في دول أخرى.

وقد شكل المؤتمر الاول "حول تجارب العدالة الانتقالية ببلدان الربيع العربي" الذي اختتمت فعالياته أمس بالعاصمة الليبية مناسبة لتسليط الاضواء على تجربة هيئة الانصاف والمصالحة في المغرب التي انطلقت في مقاربتها للبحث والكشف عن حقيقة الانتهاكات وخاصة منها الاختفاء القسري . من مبادئ وأسس القانون الدولي ذات الصلة بالحق في معرفة الحقيقة كما راعت الترابط القائم بين الحق في معرفة الحقيقة والحق في جبر الضرر.

وفي هذا السياق قدم ممثلا المغرب في المؤتمر محمد الصبار الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان وعبد اللطيف وهبي رئيس فريق الاصالة والمعاصرة بمجلس النواب شرحا مستفيضا لمنطلقات ومنهجية عمل الهيئة التي زواجت بين التحري الميداني والبحث الوثائقي وشملت على الخصوص تجميع وتحليل المعطيات المحصلة من مختلف المصادر وتلقي إفادات ضحايا سابقين وكذا موظفين عموميين سابقين وحاليين والقيام بزيارات ميدانية لمراكز الاحتجاز وجبر الاضرار الفردية والجماعية.

كما عقدا لقاءات مع فاعلين سياسيين وحقوقيين ومسؤولين في المؤتمر الوطني العام الليبي تناولت التعاون بين المغرب وليبيا في موضوع العدالة الانتقالية وغيره من الانشغالات ذات الصبغة الحقوقية .

وقد عبر فاعلون سياسيون وحقوقيون ليبيون في تصريحات ل وكالة المغرب العربي للأنباء على هامش المؤتمر عن تقديرهم للتجربة المغربية التي تعد برأيهم نموذجا للاقتداء خاصة في السياق الليبي الراهن. وفي هذا الاطار. قال أستاذ العلوم السياسية فتحي البعجة إن المناضلين المغاربة انتزعوا مكتسبات كبيرة في مجال العدالة الانتقالية كما أن النظام السياسي في المغرب فتح ذراعيه لمرحلة جديدة ولإعادة بناء البلد بشكل مغاير". مؤكدا أن المغرب "قطع شوطا كبيرا في مجال العدالة الانتقالية يفوق ما تقدمه الآن الثورات العربية ".

وأعرب البعجة وهو من الأعضاء المؤسسين للمجلس الانتقالي الليبي عن الرغبة في الاستفادة من التجربة المغربية خاصة في مجال "ربط المسؤولية بالمحاسبة وإعادة الحقوق للمتضررين وجبر الضرر". معتبرا أن فتح المغرب لهذه الملفات يعد "خطوة متقدمة في المنطقة العربية برمتها ويفسح المجال لبناء علاقة وطيدة مع الحقوقيين والسياسيين المغاربة".

من جهته . قال محمد العلاقي رئيس المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا؟ إن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية "تعد الأبرز على المستوى العربي وهي تجربة عظيمة بكل ماتعنيه الكلمة. استفدنا منها في صياغة الكثير من النصوص القانونية المتعلقة بالعدالة الانتقالية".

وأضاف الحقوقي الليبي أنه تم الاقتداء بتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب لإحداث "هيئات مماثلة في ليبيا ومعالجة القضايا المرتبطة بتعويض وجبر الضرر الذي لحق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وكشف حقيقة هذه الانتهاكات وهي مسائل تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا".

رسالة الأمة
العدد 9282
الأربعاء
12 صفر 1434
الموافق 25
دجنبر 2012

ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية بنسبة 8،2 بالمائة منتصف دجنبر الجاري

أفاد بنك المغرب بأن الموجودات الخارجية الصافية للبنك المركزي سجلت، خلال منتصف دجنبر الجاري، ارتفاعا نسبته 8،2 في المائة لتستقر في 142،7 مليار درهم. وأوضحت البيانات الأسبوعية للبنك المركزي أن الموجودات الخارجية الصافية للبنك المركزي ضخ، خلال الأسبوع الذي انتهى في 19 دجنبر الجاري، مبلغا بقيمة 63 مليار درهم، منها 48 مليار درهم برسم تسبيقات لمدة سبعة أيام، بناء على طلبات عروض بنسبة فائدة قدرها 3 في المائة، ومبلغ 15 مليار درهم من خلال عمليات إعادة شراء على مدى ثلاثة أشهر.

وانتقل معدل الفائدة المتوسطة في السوق البنكية من 3،17 بالمائة إلى 3،06 بالمائة. في حين استقر الحجم المتوسط للتبادلات في حوالي 1،7 مليار درهم.

وعلى مستوى أنشطة البورصة، كشفت البيانات الأسبوعية عن انخفاض مؤشر (مازي) بنسبة 0،3 في المائة.

ما أدى إلى تراجع في الأداء منذ بداية السنة بنسبة 12،3 بالمائة.

بالموازاة مع ذلك، استقر الحجم المتوسط للمعاملات في حوالي 735،3 مليون درهم بدل 121،1 مليون قبل أسبوع.

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج حريصة على تحسين الخدمات الطبية والاستشفائية المقدمة للسجناء

قال المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج السيد حفيظ بنهاشم، يوم أمس الثلاثاء بالرباط، إن المندوبية حريصة على الرفع من مستوى الخدمات الطبية والاستشفائية المقدمة لفائدة السجناء، وذلك تفعيلا للتوصيات التي تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف السيد بنهاشم، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة تنظيم المندوبية للقاء تواصلي حول موضوع "الرعاية الصحية للنزلاء على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان" أن المندوبية حريصة على متابعة الحالة الصحية للسجناء، مشددا على ضرورة تكثيف عملية التفتيش من طرف المصلحة الصحية للإدارة المركزية والتزام جميع الأطباء بإعداد تقارير شهرية حول النظافة والحالة الصحية للنزلاء توجه لمدير المؤسسة وتقارير سنوية ترفع مباشرة للمندوب العام.

كما شدد على ضرورة تطبيق البرامج الوقائية والتحسيسية السنوية في مجال الصحة لفائدة النزلاء وعلى فحص السجناء الوافدين على المؤسسات السجنية للتأكد من سلامتهم أو إصابتهم بأحد الأمراض المعدية. وكذا تعزيز التدابير الوقائية والعمل على الحفاظ على الصحة البدنية والنفسية للسجناء، وتحيين لوائح المعتقلين المصابين بأمراض مزمنة ولوائح المختلين عقليا، إضافة إلى تتبع الحالة الصحية للسجين المضرب عن الطعام، بانتظام وتمكينه من الإسعافات الأولية عند الاقتضاء.

وأكد المندوب العام أن المؤسسات السجنية أصبحت "تحت المجهر على الصعيدين الوطني والدولي"، إذ تخضع لمراقبة داخلية يخولها القانون خاصة للمؤسسات الدستورية ومراقبة دولية تنص عليها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، خاصة في مجال حقوق الإنسان.

من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي أن رهان حقوق الإنسان ليس ترفا بل عاملا أساسيا في مسلسل تحقيق التنمية والدفاع عن القضية الوطنية للمملكة ومسار لا رجعة فيه، مشيرا إلى أن المغرب مطالب دوليا بتقديم تقارير حول حقوق الإنسان لآليات الأمم المتحدة.

واعتبر السيد اليزمي، في مداخلة له خلال هذا اللقاء، أن الميزانية المرصودة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ليست في مستوى التحديات المطروحة والتي تتمثل أساسا في العناية بالنزلاء داخل المؤسسات السجنية وبعد خروجهم منها وإدماجهم في النسيجين الاجتماعي والاقتصادي.

وقال إن "عدة قطاعات حكومية مسؤولة عما يقع في السجون"، وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقوم بإنجاز تقرير موجز حول مدى تفعيل التوصيات المتضمنة في تقريره.

من جانبه، أبرز المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة، أهمية وضع خطة عمل لمتابعة تنفيذ التوصيات التي جاء بها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مراعاة التوصيات الموجهة للمغرب في إطار آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان.

وقال إن وضعية السجون بالمغرب تواجه عدة تحديات تتمثل أساسا في ضمان التكوين والتكوين المستمر للمهنيين، خاصة الذين يشتغلون في "أماكن الحرمان من الحرية" بهدف تمكينهم من استيعاب ثقافة حقوق الإنسان، وتطوير دلائل لفائدة المهنيين الذين يقدمون خدمات صحية في المؤسسات السجنية، مشددا على ضرورة النهوض بسياسة سجنية حديثة قوامها احترام كرامة نزيل المؤسسة السجنية والحرص على أن يعامل بإنسانية طبقا للقوانين المعمول بها، خاصة القانون المتعلق بالمؤسسات السجنية وتسييرها، ووفق القواعد الدولية المتعلقة بالمعاملة في المؤسسة السجنية.

أما منسق مؤسسة السادس لإعادة الإدماج السيد عز الدين بلماحي فثمن تفاعل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مع تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان تماشيا مع التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الرامية إلى النهوض بأوضاع السجناء.

وواكد السيد بلماحي أن التطبيب داخل المؤسسات السجنية يعد من ضمن أولويات مؤسسة محمد السادس لإعادة الإدماج، وأن "الجميع مسؤولين على جعل المؤسسات السجنية فضاء لتأهيل وإعادة التربية السجناء".

ويندرج هذا اللقاء، في إطار سلسلة اللقاءات التي تنظمها المندوبية مع جميع المصالح المعنية بالمؤسسات السجنية بهدف تفعيل توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.